

الانتقال الديمقراطي في اسبانيا: إستراتيجية التدرج في بناء التوافقات الانتقالية  
*Democratic Transition in Spain: A Gradual Strategy in Building  
 Transitional Consensus*

السعيد ملاح<sup>1</sup>، ساعد بلواضح<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة محمد بوضياف المسيلة - الجزائر، [politologue.dz@gmail.com](mailto:politologue.dz@gmail.com)

<sup>2</sup> جامعة محمد بوقرة بومرداس - الجزائر، [belouadahs61@gmail.com](mailto:belouadahs61@gmail.com)

تاريخ النشر: 2020/10/22

تاريخ القبول: 2020/10/12

تاريخ الاستلام: 2020/09/30

**ملخص:** تعتبر الحالة الاسبانية حالة تجريبية في أدبيات الانتقال الديمقراطي لذلك كانت موضوعا للكثير من البحوث التي اهتمت بتحليل مسارات الانتقال في الموجة الثالثة، وقد ساهمت هذه التجربة في تطوير عدة افتراضات وتقديم العديد من الاستنتاجات الهامة التي قد تفيد باحثي الديمقراطية وكذا صناع المراحل الانتقالية لبناء استراتيجيات انتقالية تجنب المسارات الإصلاحية الوقوع في العنف والثورات المضادة. لذلك تحدف هذه الدراسة لتقديم التجربة الاسبانية كتجربة مثالية يمكن أن تساهم في فهم ديناميكيات المراحل الانتقالية، وبناء التوافقات السياسية الضرورية والتي تنتهي بتسيخ قواعد اللعبة الديمقراطية. قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة متعلقة باستراتيجيات الانتقال وبطرق التعامل مع معطيات اللحظات الانتقالية، أهم هذه الاستنتاجات متعلق بضرورة الفصل في مشاكل بناء الدولة الوطنية وبناء توافق سياسي بين النخب الانتقالية حول ضرورة احترام السقف القومي والوطني وبالتالي تحييد اللعبة السياسية عن الخلفيات الهوياتية والقومية، وتعلمنا التجربة الاسبانية ضرورة التدرج في بناء التوافقات السياسية والمراعاة على التعلم من تكرار اللعبة الانتخابية الى غاية الوصول الى ديمقراطية راسخة يحترم قواعدها جميع اللاعبين السياسيين.

**كلمات مفتاحية:** الانتقال الديمقراطي، التوافقات السياسية، التدرج الانتخابي، اسبانيا، الديمقراطية.

**Abstract:** The Spanish case is considered an experimental case in the literature of democratic transition, so it has been the subject of much research that has been concerned with analyzing the transition paths in the third wave. This experience has contributed to developing several assumptions and presenting many important conclusions that may benefit researchers of democracy as well as the makers of transitional stages to build transitional strategies to avoid Reform paths fall into violence and counter-revolutions. Therefore, this study aims to present the Spanish experience as an ideal experience that can contribute to understanding the dynamics of the transitional stages, and building the necessary political consensus that ends in establishing the rules of the democratic game. The study reached several important conclusions related to transition strategies and ways to deal with the data of transitional moments, the most important of these conclusions related to the necessity of separating the problems of building the national state and building a political consensus among the transitional elites on the need to respect the national and national ceiling and thus neutralize the political game from identity and national backgrounds, and we learned The Spanish experience is the necessity of gradual building of political consensus and betting on learning from the repetition of the electoral game until reaching a solid democracy whose rules are respected by all political players.

**Keywords:** democracy; democratic transition; Spain; Political consensus; gradual elections.

## مقدمة:

هناك إجماع متزايد بين علماء الانتقال على أن الانتقال الديمقراطي في إسبانيا عن طريق التعاقد والترسيخ الديمقراطي السريع يمثل نموذجاً من عدة نواحي لدراسة الانتقال الديمقراطي. وتشير التجربة الإسبانية إلى أهمية التدرج في عملية الانتقال حيث تم التوافق أولاً على قانون للانتخابات وآخر للإصلاح السياسي قبل أن يتم إقرار الدستور بثلاث سنوات من وفاة فرانكو. كانت إسبانيا واحدة من أولى حلقات ما يسميه صاموئيل هانتغتون بالموجة الثالثة للديمقراطية<sup>1</sup>، وبالتالي أثرت على التفكير في العديد من المسارات الانتقالية للبلدان عديدة.

لم يواجه النظام الاستبدادي في إسبانيا هزيمة في الحرب، كما كان الحال في البرتغال واليونان، كما لم يواجه حكماها أيضاً أزمة اقتصادية عميقة، كما حصل في أمريكا اللاتينية والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. ولم تكن كذلك حالة أثر فيها العامل الخارجي، كسحب الدعم من قبل قوة مهيمنة أثرت على الحكام، أو تدخل مباشر خارجي باسم الديمقراطية، كما عرفته ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أو في أفغانستان والعراق في عام 2003. وبدلاً من ذلك اعتقد من كانوا في السلطة أنهم لا يمكنهم البقاء في الحكم نظراً لسياق أوروبا الغربية، أو تراجع القمع المفرط بوفاة فرانكو، في حين أن القوى المعارضة للنظام لم تكن تملك القوة الكافية لإزاحة النظام، ولا سيما ببقاء المؤسسة العسكرية موالية للنظام، وبهذا المعنى كان الانتقال الديمقراطي في إسبانيا قد بادر به النظام ما بعد فرانكو على الرغم من الضغوطات المجتمعية التي عرفتها إرهابات مرحلة فرانكو.

## أولاً: صناعة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا

تعتبر وفاة فرانكو في 20 نوفمبر 1975 بمثابة لحظة تاريخية في الذاكرة السياسية للنظام السياسي الإسباني؛ فهي تعبر عن نهاية مرحلة سياسية استطاع فيها نظام فرانكو لأكثر من 36 عاماً إنشاء بنية مؤسسية ودستورية معقدة قائمة على الديكتاتورية. كما تمثل في نفس الوقت لحظة حاسمة أراد فيها النظام لما بعد فرانكو التحول باتجاه الديمقراطية. ولعب ارث الحرب الأهلية التي عرفتها إسبانيا ما بين 1936 و1939 عاملاً حاسماً في جعل مسار الانتقال الديمقراطي ذو طبيعة سلمية. فكان ميثاق النسيان كشرط للانتقال السلمي في السبعينيات من القرن الماضي أمراً محورياً.<sup>2</sup> فقد كانت الطبقة السياسية وكذلك المجتمع الإسباني بجميع أطيافه مدركين تماماً لمخاطر العودة إلى الصراع بعد وفاة فرانكو والتركيز على المستقبل.

في الواقع واجه الانتقال الديمقراطي في إسبانيا تحد كبير بين التخلص من ارث فرانكو دفعة واحدة، أو الإصلاح بالتدرج، ومن ثم تجنب الفراغ الدستوري. وكان الاختيار الثاني هو الأكثر عقلانية، فالبلد الذي خرج من أتون حرب أهلية مدمرة لم يرد الدخول مرة أخرى في مسارات سياسية مجهولة المستقبل. لذلك جاءت عقلانية النخب في إسبانيا بعدم تبني دستور جديد في المرحلة الأولى بعد سقوط النظام على الرغم من الحاجة الضرورية والموضوعية له، فقد مكن المجتمع الإسباني من الانتقال خطوة بخطوة نحو التوافق على الدستور وصياغة عقد اجتماعي جديد، وهو ما لم يكن ممكنا الاقتراب منه دون تهيئة المجتمع لذلك وإشراك مختلف مكوناته وتعبيراته السياسية والاجتماعية والثقافية في إعدادة والمشاركة في صياغته. ولولا التوافق ما كان بالإمكان إعداد الدستور الذي وإن لم يكن مثاليا، فإنه كان محصلة للتسويات المقبولة والممكنة والمتوازنة بين مختلف الفرقاء.

وهنا لعب الملك الشاب خوان كارلوس وحكومته للدفاع عن قوانين ومؤسسات النظام القديم، ليس فقط من أجل الدفاع عن سلطاته المستمدة من هاته القوانين، أو لتعيين الملك لحكومة في 1975 أين كانت تشكيلتها من أبرز وجوه النظام القديم، فقد كان الملك يمثل الجسر الذي يربط بين مرحلة فرانكو وما بعدها، لذلك كان البحث عن "شرعية الوراثة"<sup>3</sup>، وهي تجسد أول خطوة لبناء ديمقراطية ناشئة وإضفاء الشرعية على التقدم في مسار الديمقراطية؛ أي أن خيار التدرج في صيرورة الديمقراطية الذي استند على شرعية الوراثة اعتبر المسار الآمن الذي يجنب البلاد الفوضى والخوف من فراغ السلطة، والانتقال المفاجئ للسلطة إلى قوى المعارضة الراديكالية (القوميين من الباسك والكاتالان، الحزب الشيوعي الإسباني والحركات العمالية التي تهيمن عليها)، وأيضا الابتعاد عن التصادم مع المؤسسة العسكرية الذي لا يمكن بقاء ضمان ولاءها إلا إذا حدث التغيير بهذه الطريقة.

إذا واجه الانتقال الديمقراطي في إسبانيا مشكلة عويصة شهدتها الكثير من الدول التي عرفت انتقالات ديمقراطية لاحقة، وتتمثل هاته المشكلة من ناحية في كيفية تفكيك مؤسسات النظام الغير ديمقراطي، وتحييد أنصار إسبانيا الفرانكوية بشكل تدريجي الذين شكلوا مصدر خطر لظهور ثورة مضادة للديمقراطية، فهم استطاعوا طيلة فترة حكم فرانكو التوغل داخل مؤسسات الدولة والمؤسسة العسكرية، ومن ناحية أخرى في بناء شرعية جديدة قائمة على أساس ديمقراطي. بمعنى آخر لم يكن قرارا حكيما لو تم ملء المؤسسات الفرانكوية (نسبة لفرانكو) بحزبها الرسمي الوحيد 'حزب الحركة' وشريكها الكورتيس 'البرلمان' بالاحتوى الديمقراطي كما حدث بعد ذلك لأنظمة أوروبا الشرقية الشيوعية، بل تم العمل على إمكانية استخدام شرعية القوانين الأساسية الفرانكوية والبرلمان لتغيير النظام دستوريا ضد روح وهدف تلك القوانين.

يعتبر تعيين أدولفو سوايز الرجل التوافقي كرئيس وزراء بتاريخ 1 جويلية 1976 من طرف الملك خوان كارلوس لحظة حاسمة في التاريخ السياسي للانتقال الديمقراطي الإسباني، فقد شكل الملك حكومة جديدة أزاح منها أبرز وجوه النظام القديم، وكان دعمه للمسار الديمقراطي نابع أيضا من تحرير سلطته من وصاية مسئولين غير منتخبين.<sup>4</sup> وكانت مهمة سوايز تكمن في تمرير قانون الإصلاح السياسي في الكورتيس الذي يهيمن عليه بقايا نظام فرانكو، لذلك كان إقناع الكورتيس بجدوى التصويت لصالح قانون الإصلاح أمرا ضروريا،<sup>5</sup> وإلا فإن الكورتيس سيعيق التغييرات اللازمة من أجل إرساء الديمقراطية في إسبانيا. وكان على اصلاحيو النظام التصرف بحذر فيما يخص سلوكهم وخطاباتهم السياسية، لذلك كانت الوسيلة الناجعة للانطلاق في مسيرة التغيير الديمقراطي في إسبانيا بطريقة سلمية هو تجنب مناقشة الملكية التي لا تتمتع بشرعية صلبة، مع القيام في نفس الوقت بإصلاح قانوني يسمح بوجود هيئة منتخبة بشكل ديمقراطي، والتي يمكن لها أن تمتلك الشرعية الكافية من أجل التعامل مع العديد من المشاكل المعقدة، كمشاكل الدولية والأزمة الاقتصادية الناشئة.

في العديد من الانتقالات الديمقراطية تظل بني النظام التسلسلي (هياكل ودستور النظام القديم) تؤجل التغيير الديمقراطي. في إسبانيا كانت هيئة الكورتيس تمثل أحد أهم الهيئات الرئيسية في النظام القديم، والتي كانت عقبة أمام التجديد الديمقراطي، لذلك كانت مهمة اصلاحيو النظام بقيادة أدولفو سوايز بالدرجة الأولى هو إقناع الكورتيس بالتصويت لصالح قانون الإصلاح السياسي، ومعنى القبول بقانون الإصلاح أن الكورتيس سيؤدي إلى اختفائه في النظام السياسي الجديد.<sup>6</sup> وإنشاء نوع مختلف من الهئية التشريعية بعد انتخابات حرة ومفتوحة وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية أين تتمتع بسلطة ديمقراطية، وهذا ما حققه قانون الإصلاح السياسي، والموافقة عليه بعد ذلك عن طريق الاستفتاء. معنى هذا الكلام أن إتاحة الفرصة بمشاركة جميع التشكيلات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار هو تجسيد لقانون الإصلاح السياسي<sup>7</sup> لاسيما تلك الأحزاب التي تم إقصاءها من قبل كالحزب الشيوعي الإسباني والحزب الاشتراكي.

وبهذا المعنى كان تشكيل برلمان جديد بمثابة قطيعة مع ارث النظام الأوتوقراطي الذي ميز حكم فرانكو، ومن ثم يتم تشكيل حكومة جديدة تمتلك لسلطة شرعية للبدء في معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الإسبانين. فإذا لم يتمكن أنصار الانتقال الديمقراطي من إقناع الكورتيس، فعندها يتعين عليهم الدخول في مخاطرة دستورية ذات عواقب غير مؤكدة للشرعية الديمقراطية. الأمر مختلف جدا في روسيا حينما اختار يلتسين إعادة الهيكلة الاقتصادية على إعادة هيكلة الدولة الديمقراطية

والتحول سريعاً إلى اقتصاد السوق قد أدى إلى نزاع دستوري ما بين يلتسين والبرلمان الروسي ذو الأصول السوفياتية في عام 2003، مما ساهم في إضعاف الدولة الضعيفة أصلاً ومسار الديمقراطية وحرمان برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح من النجاح. فقد توسعت الانقسامات داخل الدولة الروسية بين مختلف مستويات الحكومة، وأيضاً بين مختلف فروع الحكومة المركزية، ناهيك على عدم وجود تحديد دستوري للحقوق والمسؤوليات بين السلطات المركزية والمحلية.<sup>8</sup>

يشير الكثير من المراقبين أن الحياة السياسية الإسبانية قد شهدت فترة إجماع هادئة للغاية وفريدة من نوعها في تاريخها مكنت من إضفاء الطابع المؤسسي على الديمقراطية. وما يميز الحالة الإسبانية هو وجود التوافق بين الفاعلين والفرقاء السياسيين، بين قوى النظام ومؤسساته الديكتاتورية الحاكمة من جهة، ومختلف قوى المعارضة السياسية من ليبراليين وشيوعيين واشتراكيين وممثلين للقطاعات والاتحادات المختلفة والكنيسة من جهة أخرى. وكانت القيادة المبدعة لأدولفو سوايز قد لعبت دوراً حاسماً في إنجاح الانتقال الديمقراطي في إسبانيا، وكان جوهر مهمته هو إجراء الانتخابات؛ فهي ضرورية لمسار الديمقراطية وتفكيك النظام القديم وإضعافه، والأكثر أهمية هو تثبيت وإضفاء الشرعية وتمكين النظام الديمقراطي الجديد.<sup>9</sup>

هذا على عكس حالات أخرى أين أضعاف القادة السياسيين فرصاً لدفع صيرورة تآكل السلطة/خلق السلطة. (المرحلة 1: تآكل السلطة القديمة، ثم المرحلة 2: خلق سلطة جديدة). فكان شعار الانتقال الديمقراطي هو التصالح مع الماضي وعدم العودة إلى النظام الديكتاتوري والحرب الأهلية التي راح ضحيتها ما يقارب 500 ألف شخص حسب وكالة رويترز. ففي أول خطاب له كأمين عام لحزب الحركة المتهاكك وبصفته وزيراً في الحكومة دعا أدولفو سوايز إلى استيعاب بقايا نظام فرانكو الذين يسيطرون على البرلمان، ثم السماح بالارتباط السياسي الحر لجميع الإسبان في الأحزاب السياسية، والتي تعبر عن المصالح والتوجهات الأيديولوجية المختلفة للمجتمع الإسباني، وتم إقرار ذلك من خلال إنشاء قانون حرية الأحزاب السياسية في 9 جوان 1976.<sup>10</sup> تمثل عملية التحرير السياسي بفسح المجال بالاعتراف بالأحزاب السياسية الطريق نحو تنشيط الحياة السياسية الراكدة والانتهاء من نمط الحزب الواحد، وتفتح المجال أيضاً بإيجاد فاعلين شرعيين الذين سوف يمثلون الشعب الإسباني.

في محاولة لإفناع الكورتيس سعى سوايز للتفاوض مع الكورتيس بخصوص قانون الإصلاح السياسي، دعا في خطاب ثاني حذر فيه الكورتيس من أن غياب معايير دستورية جديدة سيدخل البلاد في صراع اجتماعي، ثم قام بخطوة حاسمة من التحرير إلى الديمقراطية لما دعا إلى انتخابات حرة ومفتوحة وحدد موعداً

لها، وستسمح هاته الانتخابات الجديدة باختيار كورتيس جديد قبل جوان 1977، وسمح للقوى الفاعلة بالمشاركة في النظام السياسي بما فيها المعارضة؛ فالانتخابات حسب سوايرز ستمكن الشعب من اختيار ممثلهم الشرعيين في البرلمان.

استطاع سوايرز من إقناع كورتيس فرانكو والتصويت لصالح قانون الإصلاح السياسي في نوفمبر 1976، وأدرك الكورتيس أهمية اللحظة التاريخية التي تمر بها إسبانيا؛ فالكورتيس لم يكن يمتلك القوة الكافية للتحكم في العملية السياسية كما كان في زمن فرانكو، فكانت ضغوطات السياق الأوروبي ناهيك عن التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الإسباني الذي أراد التغيير وعدم العودة إلى الماضي الأليم، وتراجع دعم الكنيسة للنظام. لقد صوت الكورتيس بـ 425 صوت 'مع' مقابل 59 صوت 'ضد'، وتم تقديم قانون الإصلاح السياسي للاستفتاء الشعبي في 15 ديسمبر 1976 أين كانت نسبة الإقبال قد بلغت 77 بالمائة، وتمت الموافقة عليه من قبل الشعب الإسباني الذي شارك في التصويت بنسبة 94 بالمائة.

وتكمن أهمية قانون الإصلاح السياسي من جهة في كونه مكن من إطلاق مسلسل الانتقال الديمقراطي دون إحداث قطيعة مع المؤسسات القائمة ودون فراغ قانوني، ومن جهة أخرى في تجنب شبح الفوضى والعنف وعدم الاستقرار السياسي وإدخال جميع الفواعل الرئيسية في العملية السياسية من أجل الدفع بعملية الديمقراطية.

كان اختيار أولوية الإصلاح السياسي على الإصلاح الاقتصادي أمراً حاسماً بالنسبة لسوايرز وفريقه من إصلاحيين النظام، ذلك أن قضية إعادة هيكلة الدولة وتعبئتها بسلطة ديمقراطية جديدة من شأنه أن يكون هناك سند قوي لمعالجة مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد. وكان هدف قانون الإصلاح السياسي هو القيام بعملية التحرير السياسي؛ فالتحرير لم يشمل فقط إدخال المجتمع المدني وقوى الشارع للمشاركة في النظام السياسي، بل سعى بشكل رئيس إلى بناء مجتمع سياسي نشط وشامل يستوعب جميع التشكيلات السياسية بما فيها الحزب الشيوعي الإسباني الذي منح له الاعتماد في أبريل 1977 مقابل قبول الحزب بالانتخابات والملكية، والحزب الاشتراكي الإسباني والتي منحت له الحكومة الشرعية فقط في فيفري 1977.<sup>11</sup>

في الواقع كانت الخطوة الخطيرة تتمثل في وجود مقاومة شديدة من متشددي النظام وخاصة الجيش فيما يخص بإضفاء الصيغة القانونية للحزب الشيوعي الإسباني، فسوايرز لا يريد إعادة سلوكات فرانكو الديكتاتورية الذي أضاق معارضيه وخصومه بالقتل والسجن والنفي كما كان الحال مع الحزب الشيوعي الإسباني الذي نفي من النشاط السياسي، لذلك كان تصور سوايرز تمثل خطوة إدماج المعارضة في الحياة السياسية عنصرا أساسيا من عناصر الديمقراطية، ويشكل عدم تقنين الحزب الشيوعي هو إقصاء جزء من المجتمع الإسباني المتعاطف مع الشيوعيين، ويضرب أيضا مصداقية جهود النظام السياسي في إرساء الديمقراطية. ودعا سوايرز المناهضين بعدم السماح للحزب الشيوعي بالنشاط السياسي إلى جعل الانتخابات هي الفيصل، وجعل الشعب الإسباني هو الذي يقرر هل سيمنح الثقة له في الانتخابات أم لا، وبهذا الشكل يمكن تجنب خصومة سياسية وإيديولوجية لا طائل منها وتساهم إلى حد كبير في تعطيل صيرورة الانتقال الديمقراطي في إسبانيا. وبالفعل فقد ساهم الحزب الشيوعي إلى حد كبير في إنجاح الانتقال الديمقراطي وترسيخه في إسبانيا، وقام بمراجعات عميقة في توجهاته الفكرية أين تحول الحزب الشيوعي من تبني ديكتاتورية البروليتاريا إلى تبني الديمقراطية الأوروبية.

كانت أول انتخابات حرة منذ الحرب الأهلية الإسبانية في 15 جوان 1977، والتي بموجبها تم انتخاب برلمان جديد يتمتع بسلطة شرعية. فالديكتاتورية استنفدت عمرها البيولوجي وتولى السلطة الإصلاحيين بقيادة أدولفو سوايرز لحزب اتحاد الوسط الديمقراطي بالأغلبية، وأصبح الحزب الاشتراكي المعارض الرئيس للحكومة. وكانت المهام الأساسية للبرلمان الجديد المنتخب ديمقراطيا لأول مرة منذ الحرب الأهلية الإسبانية تمثلت فيما يلي: صياغة دستور ديمقراطي، والإنعاش الاقتصادي، وحل مشكلة القوميات خاصة في إقليم كاتالونيا والباسك.

### ثانيا: مشكلة الدولية وإعادة الهيكلة الديمقراطية

تعتبر مشكلة الدولية حاسمة في صيرورة الديمقراطية، فتشير الكثير من الحالات الانتقالية للموجة الثالثة للديمقراطية أنها كانت معرقة للانتقال الديمقراطي والترسيخ، وفي حالات أخرى كان التحكم فيها قد أدى إلى ترسيخ التجربة الديمقراطية.

في الحالة الإسبانية كان المتغير الحاسم الذي شكل أكبر تهديد للانتقال الديمقراطي والترسيخ هو مشكلة الدولية، فكان ثوران المشاعر القومية القوية تاريخيا التي لم تهدأ وتصاعدت بشكل خطي في بداية

الستينيات من القرن الماضي في كل من إقليمي كاتالونيا والباسك والرغبة في إنشاء كيانات منفصلة عن الدولة الأم، أو على الأقل التمتع بحكم ذاتي قد تم إدارتها بشكل حكيم والانتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي.

كان اثنان من أكبر الهواجس لديكتاتورية فرانكو (1939-1975) هما معاداة الشيوعية ومناهضة الانفصال، واعتبرت "الوحدة المقدسة للوطن" عنصراً موحداً لا غنى عنه وسبب وجود نظام الجنرال فرانكو الاستبدادي. بعد وفاة فرانكو في 1975 فشل فرض برنامج التجانس الوطني الذي سعت الفرانكوية لتحقيقه مع بداية العملية الانتقالية نحو الديمقراطية بشكل جدي، وكان التحدي الأساسي هو كيفية تفكيك ارث ديكتاتورية فرانكو وإعادة الهيكلة الديمقراطية للدولة من جهة، ومن جهة أخرى تصاعد المطالب الانفصالية لإقليمي كاتالونيا والباسك من جعل مسار الديمقراطية في إسبانيا على المحك، وخاصة مع تصاعد العنف من قبل منظمة ايتا الباسكية في بداية المرحلة الانتقالية أين رأى الجناح الراديكالي من النظام أنه تهدد لوحدة إسبانيا، وهو من شأنه من يخلق معارضة للانتقال الديمقراطي والترسيخ.

في الواقع كانت القيادة المبدعة لأدولفو سواريز والجناح الإصلاحية والفاعلين الرئيسيين مبدعين في إيجاد مقاربة عقلانية، فكان تصاعد قوى المعارضة من صياغة خطاب سياسي يندد بغياب الديمقراطية والاعتداءات الرسمية المستمرة على هويتهم؛ أي أن القوى الديمقراطية كانت ترى تحقيق المطالب العرقية جزءاً لا يتجزأ من إرساء الديمقراطية وهي غير قابلة للتجزئة، وبهذه الطريقة شقت أيديولوجية الحكم الذاتي واللامركزية السياسية طريقها إلى الوعي الديمقراطي الإسباني المعاصر. لقد تم معالجة المشكلة الدولية بشكل تدريجي وسلس، وتم التعامل وفق الإستراتيجيتين الآتيتين:

## 1 - إستراتيجية التسلسل الانتخابي:

تعاملت إسبانيا بنجاح في استيعاب الهويات القومية المثارة في إقليمي كاتالونيا والباسك عبر التسلسل الانتخابي الذي جرى في كافة أرجاء الدولة، وساهمت الانتخابات في إقامة علاقات جيدة بموجب الدستور بين القوميات المحيطة والحكومة المركزية، والأهم أن الانتخابات أعادت في جميع أقاليم إسبانيا هيكلة الهويات الدولية ضمن تصور مبتكر يدعم الهويات المتعددة والمتكاملة والديمقراطية في إسبانيا. وقدم خوان لينز وألفريد ستيبان أنه في البيئات متعددة العرقيات يعتبر ترتيب الانتخابات أمراً بالغ الأهمية على وجه التحديد، فاختيار إجراء الانتخابات على المستوى الوطني يسبق على المستوى الإقليمي.<sup>12</sup> ومن جهة ثانية وعلى الرغم من

وجود وعي إقليمي قوي إلا أنه لم يكن لدى النخب المحلية الموارد اللازمة لتنظيم الانتخابات في خطوة استباقية لمواجهة برنامج الإصلاح الذي صممه الفاعلون الملتزمون بسلامة الدولة المركزية.<sup>13</sup>

وبالتالي كانت الانتخابات التي نظمتها الإدارة المركزية والتي سبقت الانتخابات الإقليمية قد خلقت حوافزاً للناس للانضمام إلى الأحزاب المركزية، وبدائية تآكل الحاضنة الاجتماعية للأحزاب القومية الانفصالية لاسيما في إقليم الباسك، خاصة لما ضاعفت منظمة إيتا من عنفها تجاه الحكومة المركزية ما استدعى المخيال الجمعي الإسباني مآسي الحرب الأهلية الإسبانية.

ونتيجة لهذا الأمر سبق كتابة الدستور مناقشة قوانين الحكم الذاتي، وأضفت شرعية الانتخابات العلاقة القانونية التي تحكم ما بين المركز والأقاليم المحيطة. هذا على عكس الحالات الانتقالية التي عرفها الاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا السابقة أين كان لدى القوى الإقليمية الموارد المؤسسية للدعوة إلى انتخابات استبقت جميع انتخابات الاتحاد السوفيتي. وقد لاحظ كلا من لينز وستيبان أن في اليوم التالي للانتخابات الإقليمية في الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا أين تضررت شرعية الحكومة المركزية على مستوى الدولة، لأن القوى الإقليمية القومية يمكن لها أن تطالب بقوة بالشرعية الديمقراطية عن طريق الانتخابات.<sup>14</sup> فعندما تم انتخاب السياسيين الإقليميين بشكل ديمقراطي ولم يتم انتخاب السياسيين المركزيين، تم تقويض مفاوضات 1 + 9 في الاتحاد السوفياتي بسبب شدة الضغوط الإقليمية.

### أ - الانتخابات الأولى: 15 ديسمبر 1976

كانت الانتخابات التي جرت في كافة أنحاء إسبانيا هي الأولى من نوعها بعد فرانكو، وتم تقديم قانون الإصلاح السياسي للاستفتاء الشعبي في 15 ديسمبر 1976 أين كانت نسبة الإقبال قد بلغت 77 بالمائة، وتمت الموافقة عليه من قبل الشعب الإسباني الذي شارك في التصويت بنسبة 94 بالمائة. يعتبر قانون الإصلاح السياسي الذي وضع الحجر الأساس للبدء في عملية التحرير والدمقرطة في إسبانيا.

### ب - الانتخابات الثانية: 15 جوان 1977

هدفت هاته الانتخابات التي أقيمت في جميع أنحاء الدولة لاختيار برلمان جديد بتاريخ 15 جوان 1977، وفازت الأحزاب الرئيسية الأربعة وهي: اتحاد الوسط الديمقراطي، حزب العمال الاشتراكي الإسباني واشتراكي كاتالونيا، والحزب الشيوعي الإسباني والحزب الاشتراكي الموحد لكاتالونيا، وحزب التحالف الشعبي بـ 319 من أصل 350 مقعد في البرلمان الجديد، وانبثق منه تشكيل حكومة جديدة امتلكت الشرعية

الديمقراطية، ويضعون دستوراً جديداً.<sup>15</sup> واستطاعت الأحزاب الأربعة الرئيسية الوطنية بعد القيام بحملة انتخابية قوية في المناطق التي تحمل مشاعر معادية للنظام من الفوز على الأحزاب القومية في كاتالونيا والباسك بعامش كبير، ففي كاتالونيا فازت بـ 67.7 بالمائة، أما في الباسك ففازت بـ 51.4 بالمائة.<sup>16</sup> إلى جانب ذلك سمحت هاته الانتخابات لكل من البرلمان والحكومة بالدخول في مفاوضات ومناقشات حثيثة حول صياغة الدستور وكيف يمكن معالجة قضية الدولتية، وتم في نهاية المطاف الموافقة على الدستور من طرف الأحزاب الرئيسية الأربعة مع الحزب القومي الكاتالوني الرئيسي بـ 258 صوتاً من أصل 274 عضواً مصوتاً.<sup>17</sup>

### ج - الانتخابات الثالثة: 1 ديسمبر 1978

تم استدعاء الهيئة الناجبة حول الاستفتاء على دستور جديد، ووافق عليه الشعب الإسباني بنسبة 87.7 بالمائة في 1 ديسمبر 1978. في كاتالونيا تمت الموافقة عليه بنسبة 90.4 بالمائة، أما في الباسك فكانت النسبة في حدود 68.8 بالمائة.<sup>18</sup> مثلت هاته الانتخابات تتويجاً للانتقال الإسباني إلى الديمقراطية ومنعطف حاسم في القطع بشكل نهائي مع حقبة ديكتاتورية فرانكو التي استمرت إلى ما يقارب 40 عاماً.

مكنت الانتخابات السالفة الذكر كلا من الحكومة والبرلمان بعد مفاوضات جادة من إقامة نظام جديد يربط ما بين المركز والأطراف الإقليمية أين غير هيكل الدولة المركزي تاريخياً إلى نظام لا مركزي تميز بانتقال غير مسبوق للسلطة إلى الأطراف القومية المحيطة. وكان هناك اتفاق عام بين الأحزاب الديمقراطية على أن اللامركزية ضرورية، ومع ذلك كان النموذج المحدد الذي سيتم اعتماده غير واضح، وفي النهاية فإن الإجماع السياسي الواسع الذي جعل صياغة دستور عام 1978 ممكناً قد جلب معه عنصر الغموض في التنظيم الإقليمي لإسبانيا. في الواقع تم التعبير عن مفهومين مختلفين كانا يواجهان بعضهما البعض تقليدياً في دستور عام 1978 الإسباني: من ناحية فكرة الدولة - الأمة الإسبانية الغير قابلة للتجزئة، ومن ناحية أخرى فكرة أن إسبانيا التعددية كانت مجموعة من الشعوب والقوميات والمناطق التاريخية المتنوعة.<sup>19</sup>

تم تقديم الاتفاقات المتفاوض عليها بشأن الحكم الذاتي الإقليمي إلى الناخبين في إقليمي الباسك وكاتالونيا في أكتوبر 1979، وتم الموافقة على النظام الأساسي الكاتالوني بنسبة 87.9 بالمائة، ونظام الباسك بنسبة 90.3 بالمائة من الذين صوتوا.<sup>20</sup> فكان إجراء الاستفتاء على النظام الأساسي للحكم الذاتي وتأسيس الحكومة المركزية لتعاون سياسي مع الأحزاب القومية الكاتالونية والباسكية المعتدلة (إدخال قيادتهم في الحكومة) قد ساهم في تراجع مشاعر الاستقلال واستقرت عند مستويات منخفضة. وهكذا أسفرت التطورات السياسية في استقرار مستويات الهويات المتعددة، وتم احتواء أزمة الدولتية في إسبانيا في لحظة حرجة

من انتقالها الديمقراطي بنجاح بسبب خيار التدرج الانتخابي، وتم انتقال السلطة الكامل ومنح الحكم الذاتي إلا بعد أن تم الاستفتاء على الدستور، وتم تقاسم الحكم بين المستويين المركزي والإقليمي (الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية).

لم يتضمن الدستور الإسباني لعام 1978 كلمة "اتحادي" في أي من أحكامه، أو في أي تشريع لاحق، وجعلت مسار إنشاء حكم فيدرالي بالتدرج، ويمكن تفسير الاتفاق التوافقي المنصوص عليه في دستور 1978 على أنه تعهد غير مكتوب بتوسيع إجراءات الحوار السياسي والتوافقية كمبادئ توجيهية للتطورات المستقبلية للتوافق الداخلي. وبعد ما يقرب من 25 عامًا من الموافقة على أول قوانين دستورية إقليمية أو لوائح (النظام الداخلي) الحكم الذاتي (إقليم الباسك وكاتالونيا في عام 1979)، حققت عملية لامركزية السلطات درجة عالية من الدعم الشعبي تجاوزت إلى حد كبير الأنماط السابقة من المواجهة الداخلية في السياسة حيث سمحت عملية اللامركزية بقدر كبير من الحكم الذاتي الإقليمي والحكم الذاتي.

## 2 - إستراتيجية تجنب العنف في العملية السياسية (اتجاه القوميات الثائرة)

لم تستعمل الحكومة المركزية العنف ضد القوميات خاصة منظمة إيتا وخاصة أن مآسي الحرب الأهلية الإسبانية ما بين 1936 و1939 مازلت عالقة في أذهان الإسبانين، فلحفاظ على سلمية الانتقال الديمقراطي تم جلب تعاطف سكان إقليم الباسك وكاتالونيا للمركز بشكل عقلاني، وتم فيها قطع الحبل السري ما بين السكان والأحزاب الانفصالية. لقد تعاملت الحكومة المركزية فيما يخص العنف من نقطتين رئيسيتين:

### أ - إرث الحرب الأهلية الإسبانية:

في الحرب الأهلية الإسبانية انقسم المجتمع إلى نصفين، طرف يؤيد انقلاب فرانكو، والطرف الآخر يؤيد الاشتراكيين (الجهة الشعبية)، وانتهت الحرب الأهلية بموت ما يقارب من 350 ألف إسباني حياتهم خلال الفترة الرسمية للحرب نفسها، وأكثر من 200 ألف إسباني ماتوا في السنوات الأولى من الديكتاتورية من عام 1940 إلى عام 1942 نتيجة القمع السياسي والجوع والأمراض المرتبطة بالصراع، وفي نهاية 1939 حسب تقديرات النظام كان هناك أكثر من 270 ألفا سجون النظام تم إعدامهم. كما كان هناك أكثر من نصف مليون شخص قد تم نفيهم في نهاية الحرب خارج البلاد.<sup>21</sup> فقد أدت الحرب مهمة الكشف عن أن هناك خلل حول مفهوم الأمة الإسبانية، ولذلك ظهر انقسام نتج عنه انشقاقات عديدة داخل

المجتمع الإسباني في الثلاثينيات. فخلال الحرب الأهلية اختار كلا الجانبين القومية كأداة للتعبة كإستراتيجية عقلانية لحشد مؤيدين له، وللتغطية على الانقسامات الداخلية والتناقضات السياسية.<sup>22</sup>

## ب - ارث فرانكو الديكتاتوري:

بعد نهاية الحرب الأهلية بإحكام قبضة فرانكو على السلطة، وأصبح في نفس الوقت رئيسا للبلاد، وقائدا عاما للقوات المسلحة، وزعيم للحزب الوحيد 'الحركة' الذي تم إنشائه في عام 1937، وما عزز تحكمه المطلق على الحكم هو السياق الدولي الداعم لاستمرار نظام فرانكو المعادي للشيوعية بشدة، وهذا على عكس ما حدث في ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية أين كانت عمليات نزع النازية ونزع الفاشية من جذورها.

من حيث العنف الدولة ضد الخصوم السياسيين، كان النظام الإسباني أكثر إرهابًا من فاشية موسوليني أو نازية هتلر.<sup>23</sup> لقد منع فرانكو الناس من ممارسة السياسة وتم حظر الأحزاب السياسية والنقابات المستقلة طوال فترة الديكتاتورية. واضطهد كل المعارضين، وإعدام أكثر من 20 ألف من معارضيه. في ظل حكم فرانكو كان أي شخص يفكر في الانضمام إلى الجبهة الاشتراكية سيلقي مصيره الموت. كما قام فرانكو أيضا بمهندسة اجتماعية للمجتمع الإسباني، وجعل القوات المسلحة العمود الفقري لنظامه؛ فقد تولى ضباط الجيش وظائف في مجلس الوزراء والقضاء وكل مؤسسات الدولة، ومارسوا احتكارا على فرض النظام العام. كانت إستراتيجية فرانكو ناجحة حتى أواخر الستينيات.

لطالما كان يُنظر إلى الحرب الأهلية المدمرة في 1936-199 على أنها اللحظة الحاسمة للتاريخ الإسباني المعاصر، وتشكل جزءًا حيويًا من الميراث الاجتماعي والسياسي لإسبانيا. وكانت مآسي الحرب الأهلية الإسبانية (1936 - 1939) وارث الديكتاتورية الفرانكوية في المخيال الجماعي للإسبانيين، قد جعل الحراك الديمقراطي في لحظاته الحرجة خاصة أكثر جنوحا للسلمية ولاستمرار المؤسسات، وعاملا حاسما في إنجاح الانتقال الديمقراطي في إسبانيا.<sup>24</sup> لقد حولت إسبانيا دروس الحرب الأهلية إلى عامل إيجابي ساعد على الانتقال. وقد تمثلت هاته الرغبة من خلال قانون العفو العام الذي صدر في 30 جوان 1976 تحت رقم 88 في برلمان حقبة فرانكو والذي لاقى استجابة واسعة من طرف الإسبانين لاسيما في إقليم الباسك. جسد هذا القانون رغبة الملك خوان كارلوس الداعي إلى طي صفحة الماضي الأليم والتطلع لمرحلة جديدة يتصالح فيها الإسبانون، يقول الملك خوان كارلوس بهذا الشأن: " إن إقامة الملكية الإسبانية في شخصي

يجب أن تمثل في إعادة تأكيد لأهداف السلام والوثام بين جميع الإسبان. "كما غطى قانون العفو حتى 15 ديسمبر 1976 وحتى 15 جوان 1976 القوانين المتعلقة بإعادة تأسيس الحريات العامة ومطالب الحكم الذاتي.<sup>25</sup>

### 3- مقارنة الحكومة اتجاه عنف منظمة إيتا الباسكية:

طرح عنف منظمة إيتا تحديا كبيرا للانتقال الديمقراطي الإسباني، وكانت إيتا معارضة للمسار الديمقراطي واستعملت العنف المسلح كوسيلة سياسية للتعبير عن مطالبها القومية. على العكس من ذلك كانت مقارنة الحكومة اتجاه العنف أكثر جنوحا للسلم، أين يمكن معاقبة الأنشطة العنيفة بالتأكد على استخدام الوسائل القانونية، وإشراك الأحزاب والقادة الديمقراطيين وحتى السكان في الدفاع عن الديمقراطية. والأكثر من ذلك توضح الحالة الإسبانية في تعاملها مع المتطرفين هو السماح حتى للمعادين للديمقراطية بشكل صريح بالمشاركة في الحياة السياسية، فعلى سبيل المثال في الانتخابات العامة الثانية في إسبانيا عام 1979 قامت مجموعة Nueva Fuerza، وهي جماعة فاشية جديد بحملة نشطة في جميع أنحاء البلاد مدعية أنها تتحدث عن قيم الماضي وتحاول الاتحاد في كتلة المناهضة قوى النظام. ولكن فازت Nueva Fuerza بـ 2.1٪ فقط من إجمالي الأصوات وانتخبت نائبا واحدا فقط، وتفككت كقوة سياسية بعد انتخابات 1979 بوقت قصير.

والأكثر إثارة من ذلك أن المحاكم سمحت للعقيد أنطونيو تيجيرو مولينا أحد منظمي انقلاب فبراير 1981 بالإشراف على حزب التضامن الإسباني من زنارته في الانتخابات العامة عام 1982. مرة أخرى كان الادعاء أنه كان يمثل تيار المعارضة القوية ضد اتجاه الانتقال. حصل حزب تيجيرو على أقل من 30.000 (0.13 في المائة) من إجمالي الأصوات، ونتيجة لذلك "تم إحصاء وزنه في الساحة السياسية" بموضوعية لاستخدام كلمة سواريز، وهي الرفض المطلق للانقلابيين من قبل الناخبين.<sup>26</sup>

من سوء حظ منظمة إيتا أن الانتقال الديمقراطي في إسبانيا قد شهد مسارا توافقيا ما بين النخب المعتدلة من النظام والقوى الصاعدة، وكانت التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الإسباني قد أفضى إلى تجنب الانقسامات الطبقية التي ساهمت في وقوع الحرب الأهلية، وخلق إجماع ما بين الفاعلين الرئيسيين على تجنب استعمال العنف في العملية السياسية بأي ثمن. لذلك، وفي مواجهتها لعنف منظمة إيتا الذي تزايد بشكل خطي في السنوات الأولى للانتقال الديمقراطي، كانت الحكومة المركزية حريصة على حصانة التجربة

الانتقالية من أي اتجاهات قد تؤدي في الدخول في متاهات العنف المضاد؛ فالعنف لا يخلق إلا عنفا مثله، بل أشد في الكثير من الحالات. فكان مقارنة الحكومة المركزية هو احتواء الأحزاب السياسية المعتدلة من إقليم الباسك سواء بإدخال بعض أعضائها في الحكومة المركزية أو إعطاء إقليم الباسك الحكم الذاتي وتقاسم السلطة بين المركز والمحيط، وجلب ولاء سكان إقليم الباسك للحكومة المركزية، وبهذا الشكل لن يجد المتطرفون الانفصاليون الحاضنة الاجتماعية لأطروحتهم وخاصة مع مآسي الحرب الأهلية الذي تداعياته ما زالت عالقة في أذهان الإسبانيين. وبالفعل مثلت انتخابات الناخبين على الحكم الذاتي في الباسك بنسبة 90.3 بالمائة<sup>27</sup> هو رفض الناخبين لنهج إيتا ورغبة الباسكيين في أن يكون لهم حكم ذاتي والاعتراف بهويتهم القومية كهوية فرعية متكاملة مع الهوية الأم.

### خاتمة:

لا يمكن الحديث عن حقوق المواطنة الديمقراطية في بلد ما، ما لم يوجد هناك دولة متماسكة، وسيادة للقانون الذي يحترمه الجميع دون استثناء، ومؤسسات حكومية بيروقراطية فعالة تدير الشأن العام بحكمة. وإذا لم تكن هاته القدرات الموجودة، فعلى القوى الديمقراطية الصاعدة إذا أرادت أن ترسخ الديمقراطية أن تسعى لتحقيق ذلك. لذلك يعتبر المهمة الأولى الأساسية في الدول التي اكتمل انتقالها الديمقراطي وهو شرط حاسم من أجل الترسخ الديمقراطي هو إعادة الهيكلة الديمقراطية للدولة من أجل إرساء مؤسسات السلطة الديمقراطية، وتجنب المشاكل المحتملة لظهور الدولتية. كان هو الحال في إسبانيا بعد سقوط نظام فرانكو، أين ساهمت الانتخابات وتلتها صياغة دستور ديمقراطي توافقي، وتم بناء سلطة الدولة الشرعية التي أعادت هيكلة العلاقات الفيدرالية (إقليم كاتالونيا والباسك) والاقتصاد الإسباني وفق أسس متينة.

يعتبر حل مشكلة الدولتية حاسما من أجل ترسيخ الديمقراطية، وكان الحل مبتكرا في إسبانيا من خلال إنشاء الهوية السياسية من قبل المؤسسات السياسية، أو عن طريق الخيارات السياسية للقادة السياسيين والفاعلين الرئيسيين. فقد استطاعت إسبانيا استطاعت حل مشكلتها الدولتية على أسس أكثر رسوخا عندما كانت الخيارات السياسية لقادتها السياسيين حكيمة، لذلك كانت الانتخابات التأسيسية التي خلقت أجنداث الديمقراطية، وساعدت في تحقيق الشرعية، وإيجاد السلطة الديمقراطية. وعلى النقيض من ذلك في الجمهوريات الاشتراكية السابقة ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ظهرت مشاكل الدولتية ونبات بظهور عصر القوميات الجديد في أوروبا ما بعد الشيوعية، وكان تأكل الهوية السياسية واضحا في الاتحاد السوفياتي نتيجة

للسياسة الخاطئة الذي اتبعها منذ 1945 أين أصبح الحفاظ على كينونة وجوده مستحيلا بالرغم من محاولات غورباتشوف الإصلاحية، وترتب عن ذلك ظهور دولا جديدة في النظام الدولي تعاني من مشكلات الدولية.

## التهميش:

<sup>1</sup> - صاموئيل هاتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1، (دار سعاد الصباح، القاهرة، 1993).

<sup>2</sup> - Michael Richards and Chris Ealham, "History, memory and the Spanish civil war: recent perspectives", in Chris Ealham and Michael Richards eds, *The Splintering of Spain Cultural: History and the Spanish Civil War 1936-1939*, Cambridge University Press, Cambridge, 2005, p5.

<sup>3</sup> - تم تطوير مفهوم شرعية الوراثة لأول مرة من قبل Giuseppe Di Palma، انظر:

Giuseppe Di Palma, "Founding Coalitions in Southern Europe: Legitimacy and Hegemony", *Government and Opposition*, Vol15, N°2, Spring 1980, p170.

<sup>4</sup> - كانت الملكية التي ورثها خوان كارلوس عام 1975 هي المؤسسة التي جسدها جده ألفونسو 13 واستمرت حتى عام 1931، وكانت ملكية مصطنعة؛ فقد مثلت ملكية استبدادية مصممة من أجل تأييد النظام، وكان القانون الأساسي للدولة لعام 1967 قد صمم ملكية يكون فيها دور الملك مقيدا فيه تقييدا شديدا بفعل سلطتي رئيس الوزراء ورئيس البرلمان معا، إذ أنهما يتقاسمان سلطة فعالة على النظام السياسي. انظر: تشارلز بول، "إسبانيا: الانتقال عبر الصفقات"، تجارب التحول إلى الديمقراطية... حوارات مع القادة السياسيين، تحرير: سيرجيو بيطار وأبراهام لوينثال، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2016، ص521.

<sup>5</sup> - Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*, The Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 1996, p94.

<sup>6</sup> - *ibid*, 1996, p94.

<sup>7</sup> - Adam Przeworski, *Sustainable Democracy*, Cambridge University Press, Cambridge, 1995, p23.

<sup>8</sup> - Michael McFaul, "State Power, Institutional Change, and the Politics of Privatization in Russia", *World Politics*, Vol47, N°2, Jan 1995, pp241-242.

<sup>9</sup> - Juan Linz and Alfred Stepan, *op cit*, p93.

<sup>10</sup> Paloma Aguilar, *Memory and Amnesia: The Role of the Spanish Civil War in the Transition to Democracy*, Translated by Mark Oakley, Berghahn Books, Oxford and New York, 2002, p230.

<sup>11</sup> - *ibid*, p178.

<sup>12</sup> - Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia", *Daedalus*, Vol121, N°2, Spring 1992, p128.

<sup>13</sup> Adam Przeworski, *op cit*, p23.

<sup>14</sup> Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia", *op cit*, p134.

<sup>15</sup>Richard Gunther, Giacomo Sani and Goldie Shabad, *Spain after Franco..The making of competitive party system*, University of California Press, Ltd, 1988, p38.

<sup>16</sup>Sabrina Ramet, "Explaining the Yugoslav meltdown 1 'for a charm of powerful trouble, like a hell-broth boil and bubble': theories about the roots of the Yugoslav troubles", *Nationalities Papers*, Routledge, 2004, p750.

<sup>17</sup>Alfred Stepan, *Arguing Comparative Politics*, Oxford University Press, Oxford, 2001, p204.

<sup>18</sup>Juan Linz and Alfred Stepan, "Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia", *op cit*, p126.

<sup>19</sup>المادة 2 والمادة 69 من دستور إسبانيا لعام 1978.

<sup>20</sup>Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems of democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*, *op cit*, p 101.

<sup>21</sup>Michael Richards and Chris Ealham, *op cit*, pp2-3.

<sup>22</sup>Xosé-Manoel Núñez Seixas, "Nations in arms against the invader: on nationalist discourses during the Spanish civil war", in Chris Ealham and Michael Richards eds, *The Splintering of Spain Cultural : History and the Spanish Civil War 1936–1939*, Cambridge University Press, Cambridge, 2005, p46.

<sup>23</sup>Michael Richards and Chris Ealham, "op cit, p3.

<sup>24</sup>Paloma Aguilar, *op cit*, p220.

<sup>25</sup>*ibid*, pp193-194.

<sup>26</sup>Juan Linz and Alfred Stepan, *op cit*, p98.

<sup>27</sup>*ibid*, 1996, p101.